

مشروع التنمية المتكاملة للمساقط المائية في محسة

تقرير الدراسة الاجتماعية والاقتصادية
(مرحلة المتابعة)

إعداد
أحمد مزيد و مصطفى درويش

إيكاردا
برنامج إدارة الموارد الطبيعية

تشرين الثاني نوفمبر (1999)

المحتويات

موجز تفصيلي

- 1- مقدمة
- 2- أهداف البحث الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة المتابعة
- 3- الطرق المتبعة في تنفيذ الدراسة
- 4- الظروف المناخية التي سادت منطقة محسة في موسم 1998 / 1999
- 5- الخصائص الاجتماعية للعينة المدروسة
- 6- دور المرأة في المجتمع المدروس
- 7- نظام الإنتاج الحيواني السائد
- 8- العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين رعاة الأغنام المستفيدين من منطقة محسة
- 9- تركيب القطيع و التغيرات الطارئة عليه
- 10- الأعلاف التكميلية التي تقدم للأغنام
- 11- تصنيع الحليب لدى الرعاة المستفيدين من منطقة محسة
- 12- آراء و ملاحظات الرعاة المستفيدين حول مشروع محسة
- 13- الصعوبات التي يعاني منها المستفيدين من رعاة الأغنام في منطقة محسة
- 14- الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتطوير المراعي
- 15- التركيب المؤسسي للمراعي الطبيعية و عملية الرعي فيها
- 16- الخلاصة

الجدول

متوسط أعداد رؤوس الأغنام حسب أنواعها و وفق حجم القطيع	الجدول رقم 1
متوسط أعداد النعاج و الفطام في موسمي 1996 و 1999	الجدول رقم 2
متوسط إجمالي كميات الأعلاف المشتراة من قبل كل عائلة في محسة (كغ)	الجدول رقم 3
متوسط قيمة الأعلاف المقدمه لقطعان الماشية حسب حجم القطيع (ل . س)	الجدول رقم 4
تقدير متوسط قيمة الأعلاف التكميلية المشتراة للرأس الواحد (ل.س/رأس)	الجدول رقم 5
متوسط نسب بيع المنتجات الحيوانية حسب نوعية مشتقات الحليب	الجدول رقم 6
آراء المستفيدين من مربي الأغنام حول فائدة بعض الأعمال و التقنيات المختبرة في مشروع محسة.	الجدول رقم 7
المصاعب العامة التي تواجه رعاة الأغنام المستفيدين من منطقة محسة	الجدول رقم 8
الصعوبات التي واجهت المستفيدين في موسم 1998/1999 (موسم جاف)	الجدول رقم 9

موجز تفصيلي

يلخص هذا التقرير النتائج التي تم التوصل إليها في موسم 1998 / 1999 و المتعلقة بدراسة الجانب الاقتصادي و الاجتماعي من مشروع التنمية المتكاملة للمسايق المائية في محسة. و يهدف المشروع المذكور إلى تطوير الأعمال الدائمة لحصاد و نشر المياه في الظروف القاحلة ليستفاد منها في زيادة كمية الأعلاف و تحسين المناطق الرعوية المتاحة للمواشي و خاصة الأغنام. و قد أنشأت الحكومة السورية في عام 1989، و كجزء من هذا المشروع، مركز بحوث محسة الذي يبعد حوالي 130 كم

شمال شرق مدينة دمشق. و يتبع هذا المشروع إلى مديرية الري و استعمالات المياه التابعة لوزارة الزراعة و الاصلاح الزراعي.

يحتوي المشروع في مكُوناته، جانب البحث الاقتصادي و الاجتماعي، و الذي يهدف إلى دمج معارف و ملاحظات و طموحات المستفيدين من أراضي المشروع لصياغة استراتيجيات ملائمة لإدارة الموارد في منطقة الدراسة. لهذا فقد قام برنامج إدارة الموارد الطبيعية في إيكاردا و بالتعاون مع مديرية الري و استعمالات المياه و بتمويل من مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا) **IDRC** ، بإجراء الدراسة حول هذا الجانب في منطقة محسّه. ففي المرحلة الأولى التي نفذت في موسم 1996/1995 غطت البحوث الاقتصادية و الاجتماعية موضوعين هما: 1) اقتصاديات حصاد و تخزين المياه في مسقط محسّه المائي، 2) الدراسة الاجتماعية-الاقتصادية للمستفيدين من أراضي مسقط محسّه المائي. و نظراً لأنه كان هناك حاجة لمواصلة بحث الجانب الاقتصادي و الاجتماعي ليتواكب مع تطور المشروع، فقد تم الاتفاق بين مديرية الري و استعمالات المياه و برنامج إدارة الموارد الطبيعية في إيكاردا على إجراء دراسة متابعة بهدف التعرف على آراء المستفيدين و مدى تقبلهم لتقنيات إدارة المرعى المختبرة في مشروع محسّه، و محاولة وضع توصيات لإدارة المرعى و المياه بمشاركة المستفيدين و تكون مقبولة من قبلهم.

تميّز موسم 1999/1998 بالجفاف الشديد. و لم تتجاوز الأمطار الهاطلة الاجمالية في هذا الموسم في محطة بحوث محسّه 40 مم علماً بأن متوسط معدل الهطول المطري السنوي في المحطة يعادل 115 مم. و كان انعكاس الجفاف على المستفيدين من أراضي تلك المنطقة سلبياً جداً، سواء من ناحية وفرة المراعي و الأعلاف، أو من ناحية إنتشار الأمراض التي أصابت قطعانهم و التي أدت إلى زيادة معدلات النفوق فيها.

اعتمدت هذه الدراسة على عمل ميداني شارك فيه المستفيدين من منطقة محسّه، حيث شمل اقامة يوم حقلي في محطة البحوث و إجراء مسح حقلي ميداني أخذ في المرحلة الأولى شكل مسح استكشافي **Informal Survey**، ثم اتبع بمسح تدقيقي **Formal Survey** لعينة مؤلفة من 46 عائلة مستفيدة من المنطقة تأتي عادة من قرى القلمون، و العينة المذكورة تمثل حوالي نصف عدد المستفيدين من منطقة الدراسة. و مصدر الدخل الوحيد لهذه العائلات هو ما يحصلون عليه من تربية الأغنام و زراعة أرضهم المحدودة المساحة في قراهم و التي زرع معظمها بالأشجار المثمرة. و عندما تتحرك الأسرة من قراها و تأتي إلى منطقة محسّه بهدف الرعي لا تحضر معها جميع أفرادها بل تحضر معها حوالي نصف أفرادها و النصف الآخر يبقى في القرية يرفع شؤون البيت و يهتم بالبستان و الأرض، و في كثير من الحالات يكون هناك تناوب بين أفراد الأسرة في المجئ إلى منطقة محسّه. و تشارك المرأة في منطقة الدراسة الرجل في عملية تربية المواشي و رعايتها كما أن لها دور أساسي و فعال في العملية الانتاجية. و بالرغم من الدور الهام و الفعال الذي تقوم به المرأة في هذا المجتمع، و الذي لا ينكره الرجل، إلا أن العائد المادي على المرأة لقاء مساهمتها في العملية الانتاجية محدود للغاية.

و تاريخياً، يستفيد من أراضي منطقة محسّه مجموعات من السكان مقيمين في منطقة القلمون، و رغم أن هذه المجموعات تمتلك أراض زراعية محدودة المساحة في منطقة القلمون فقد استمر عدد كبير منهم في ممارسة مهنة الرعي المتنقل و تربية الحيوان بالاعتماد على الهجرة السنوية عبر منطقة محسّه. و يأتي معظم المستفيدين إلى منطقة محسّه كمجموعات، و تقطن كل مجموعة في مكان يتم تحديده بشكل أساس حسب وفرة المرعى و المياه فيه، و يختلف هذا المكان من سنة لأخرى. و تعتمد المجموعة عند تكوينها على عدد من العوامل أهمها صلة القرى بين أفرادها، ثم كون عناصر المجموعة من نفس القرية. و بالرغم من أن المستفيدين يرفعوا بأغنامهم كمجموعة، لكن هناك انفصال كامل فيما بينهم من ناحية ملكية القطيع، فكل عنصر في المجموعة لديه قطيعه الخاص به و لا علاقة لأفراد المجموعة الآخرين بهذا القطيع. و الهدف الأساس من تكوين المجموعات كما ذكره المستفيدون هو التعاون فيما بينهم و التسلية و الأناس بين أعضاء المجموعة أثناء إقامتهم في منطقة الرعي.

بلغ متوسط حجم القطيع في العينة المدروسة 444 رأساً، و قد مثلت النعاج أكبر نسبة في حجم القطيع حيث بلغت 68% منه، و الفطام 22%، و الكباش 5%، و الخراف 3%، و الماعز 2%. و قد تم إجراء مقارنة بين متوسط أعداد النعاج و الفطام لدى أفراد العينة بالاعتماد على البيانات التي جمعت منهم في موسم 1996/95، و بين متوسط أعدادها بالاستناد إلى بيانات المسح الحقلية الجاري في موسم 1999/98 و لوحظ أن هناك زيادة في متوسط أعداد النعاج بلغت نسبتها 21%، و في الفطام 6%، و لم تؤكد نتائج التحليل الاحصائي وجود فروق معنوية بين المتوسطات.

و تقديم الأعلاف التكميلية لقطعان الأغنام خلال وجودها في البداية أصبح أمراً مألوفاً نظراً لعدم تجدد الغطاء النباتي و بالتالي تدهور مراعي البداية و عدم قدرتها على تقديم الكلا الكافي للأعداد المتزايدة من الأغنام و التي زادت عن طاقة و إمكانية تلك المراعي. و نظراً لكون موسم 1999/98 موسماً جافاً فقد أشارت الدراسة أن رعاة الأغنام يدفعون قيمة أعلاف تكميلة لمواشيهم في مثل هذه السنوات تعادل حوالي ضعف ما يدفعونه في السنوات العادية، و قد تم تقدير قيمة الأعلاف التي يقدمها المرعى الطبيعي في السنوات العادية حيث قدرت بالمتوسط بـ 526 ل.س للرأس الواحد سنوياً.

و عملية تصنيع الحليب من قبل أصحاب الأغنام و تحويله إلى جبن و من ثم بيعه يزيد من دخل المربي. و قد قدرت القيمة المضافة لهذه العملية و بالمتوسط بحوالي 13%. و بالرغم من أهمية هذه العملية فإن 56% من أفراد العينة ما زالوا يبيعون جزءاً من الحليب الناتج لديهم على شكل حليب طازج لمصنعي الأجبان. حيث أن حوالي ثلث الحليب الناتج يباع بشكل حليب طازج، و الثلثان الآخران يباعا على شكل أجبان. و قد لوحظ أن هناك علاقة طردية بين نسبة الحليب المباع بشكل طازج لمصنعي الأجبان مع ازدياد عدد رؤوس الحيوانات و العائدة لرعاة الأغنام. و تنحصر أسباب بيع الحليب الطازج و عدم تصنيعه كما ذكرها الرعاة المستفيدون بعدم وجود الوقت الكافي لديهم لعملية تصنيع كامل الانتاج لانشغالهم بعمليات الرعي و إحضار المياه و شراء الأعلاف لقطعانهم، و إلى عدم توفر اليد العاملة لديهم لإجراء عملية التصنيع، و إلى صعوبات عملية التسويق.

و أظهرت الدراسة أن معظم رعاة الأغنام في محسة يعانون من صعوبات يواجهونها سنوياً كتدهور حالة المرعى و نقص الأعلاف و عدم الاهتمام بالصحة الحيوانية و نقص الأدوية البيطرية، إضافة إلى مشكلة إنتشار أكياس النايلون في المراعي الطبيعية حيث تقوم الأغنام بأكلها لتستقر في معدة أو أمعاء الحيوانات و لا يعرف الرعاة كيفية معالجة هذه المشكلة. أما الصعوبات و المشاكل التي واجهها المستفيدون في موسم 1999/1998، و هو مثال عن المشاكل التي تواجه عادة رعاة الأغنام في البداية في السنوات الجافة، فقد كانت متعددة و تمثلت أساساً في الأمراض التي أصابت الأغنام و خاصة الحمى القلاعية، و ضعف المرعى، و نقص الأعلاف، و ارتفاع أسعارها، و عدم توفر الأدوية البيطرية، و انخفاض أسعار مبيع الأغنام، و زيادة معدلات نفوق الأغنام.

و بالرغم من أن معظم الرعاة المستفيدون من المراعي الطبيعية في منطقة محسة كانت لديهم فكرة عن أهداف مشروع التنمية المتكاملة للمسايط المائية و يعتقدون أن هذا المشروع مفيد بشكل عام، لكن هذه الفكرة لم تكن كاملة عند معظمهم و في بعض الأحيان كانت منقوصة. و يعود السبب الأساس في ذلك أن رعاة الأغنام المتوقع أن يستفيدوا من مشروع محسة، كانوا بعيدين نسبياً عن هذا المشروع فلم يتم مشاركتهم في أعمال التخطيط و التنفيذ في المشروع المذكور. و تم استقصاء آراء المستفيدين حول فائدة بعض المكونات التي يتم تقديمها أو اختبارها في مشروع التنمية المتكاملة للمسايط المائية كحصاد المياه، و زراعة الشجيرات الرعوية، و إقامة مناطق محمية، و تأمين مياه للأغنام. و كان هناك اجماع و تقبل من قبل المستفيدين حول الفائدة من تأمين مياه الشرب للأغنام، و شبه اجماع حول فائدة حصاد المياه و زراعة الشجيرات الرعوية. لكنهم يرون أن إقامة مناطق محمية لصيانة المراعي أمر غير مفيد، لأنه لن يكون هناك عدالة في توزيع المرعى بين المستفيدين حسب رأيهم لهذا فهم يفضلون البقاء على الأسلوب الحالي في عملية الرعي و القائم على نظام الرعي المفتوح **Open Access Regime**.

لكن هناك العديد من الدراسات أشارت إلى أن التدهور الكبير الذي حصل في أراضي البادية السورية نجم بشكل أساسي عن زيادة أعداد المواشي و أسلوب الرعي غير المنظم. و إذا استمر الرعي المشاع غير المنظم فإنه من المتوقع استمرار حالة التدهور و لو كانت النتائج المتحصل عليها من البحث العلمي الزراعي إيجابيه. لهذا فقد دعا بعض الخبراء و الباحثين إلى التركيز على البعد المؤسسي في عملية البحث العلمي الزراعي عندما يراد إجراء تحسين و تطوير على الموارد الطبيعية في النظام القائم على الرعي المفتوح.

و توجد في سورية مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم شؤون المراعي الطبيعية. فقد قسم القانون المدني السوري العقارات في سورية إلى خمسة أنواع هي عقارات ملك و عقارات أميرية و عقارات متروكة مرفقة و عقارات متروكة محمية و عقارات خالية مباحة. و أراضي المراعي الطبيعية، ما دامت غير معينة و لا محددة، تعتبر بمفهوم القانون المدني عقارات خالية مباحة أو أراضي موات، و يمكن لمن يشغلها أولاً أن يكون له حق الأفضلية فيها حسب الأنظمة و القواعد الموضوعة لأراضي أملاك الدولة. كما أن هناك العديد من المراسيم، و القرارات الوزارية، و قرارات صادرة عن المجلس الزراعي الأعلى، إضافة إلى الأنظمة الخاصة بأملاك الدولة و التي تنظم شؤون البادية. و بالرغم من أن وجود مثل هذه القوانين و القرارات و السياسات الرعوية المعدة، لكن لا يوجد سيطرة فعلية على أرض الواقع. و قد أشارت المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن من معوقات التنمية الرئيسية ضعف قدرة التشريعات الخاصة بحماية المراعي من منع التعديت عليها.

إن الحقوق العقارية في المراعي الطبيعية تعتبر في كثير من الأحيان حجر عثرة في نجاح العديد من مشروعات إحياء المراعي الطبيعية، لهذا لا بد من تغيير نظام الرعي السائد في منطقة المشروع و كذلك في المناطق الرعوية الأخرى من البادية السورية و المعتمد أساساً على الرعي المفتوح. و يمكن تطبيق عدة أنظمة لتحسين أسلوب الرعي بغية تحسين و صيانة المرعى كإيجاد مناطق رعوية عامة و مراقبتها، و تطبيق نظام الحمى، و حماية مناطق رعوية ثم تأجيرها إلى المستفيدين، و الترخيص لجماعات تشغل حالياً أراض في البادية و لديها مواشي بحق استعمال هذه الأراضي لقاء بدل نقدي. و نشير هنا أن التحول من النظام القائم على الرعي المفتوح إلى نظام آخر ليس بالأمر اليسير و لا يمكن أن يتم بإجراءات إدارية بحتة فحسب، و نرى أنه لا بد من وضع استراتيجية واضحة المعالم هدفها إجراء تغيير في نظام الرعي و القائم على الرعي المفتوح و السائد في البادية السورية، و يجب إشراك المستفيدين من مراعي البادية و كذلك أعضاء المجتمعات المحلية في تخطيط و تنفيذ هذه الاستراتيجية، و ذلك قبل إدخال و تعميم تجربة مشروع محسة في مناطق مشابهة أخرى.

1- مقدمة

أنشأت الحكومة السورية مركز بحوث محسة في عام 1989 كجزء من مشروع التنمية المتكاملة للمسايق المائية والذي يهدف إلى تطوير الأعمال الدائمة لحصاد ونشر المياه في الظروف القاحلة ليستفاد منها في زيادة كمية الأعلاف وتحسين المناطق الرعوية المتاحة للمواشي وخاصة الأغنام والماعز.

ويقع موقع محسة على بعد حوالي 130 كم شمال شرق دمشق، وعلى بعد حوالي 25 كم جنوب القريتين في محافظة حمص، وهو عبارة عن واد قاحل يدعى وادي محسة ويحتوي على العديد من المجاري المائية ضمن عدد من التلال المنخفضة، وهذا الموقع كائن في منطقة الاستقرار الخامسة حيث معدل الأمطار في تلك المنطقة أقل من 200 مم سنوياً. وتعتبر هذه المنطقة غير صالحة للزراعة البعلية، لكنها تستخدم و على نطاق واسع من قبل رعاة الأغنام شبه البدو كمرعى لقطعان مواشيهم.

وتعتبر المناطق المحيطة بمحسة، والتي تبلغ مساحتها حوالي 35 ألف هكتار، ممثلة لمنطقة الاستقرار الخامسة والتي يطلق عليها اسم "البادية السورية". والبادية تغطي أكثر من نصف مساحة الجمهورية العربية السورية و يقدر مساحتها حسب بيانات المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 1997 حوالي 10208 ألف هكتار، و يستخدم البدو وشبه البدو عادة البادية كمرعى لأغنامهم. هذا وقد ارتفع عدد الحيوانات المستفيدة من المراعي الجافة و شبه الجافة بكثرة خلال السنوات العشرين الماضية، لكن هذه الزيادة كان لها تأثير سلبي على الموارد البيئية للبادية، فقد استنزف الرعي الجائر النباتات الطبيعية وأدى إلى فقدان خطير للتنوع الحيوي بين الأعشاب المستساعة للحيوان.

و مشروع التنمية المتكاملة للمسايق المائية، المنفذ من قبل مديرية الري و استعمالات المياه التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية، يعتبر جزءاً هاماً من البرنامج البحثي التطبيقي والتي تضطلع به هذه المديرية. و يبحث هذا المشروع، من خلال أبحاث المياه و إنتاج النبات ضمن المسايق المائية الرائدة، عن صياغة نموذج قابل للتعميم عن التنمية المستدامة للمسايق المائية في المناطق القاحلة من خلال الإدارة المتكاملة لموارد المياه و التربة و الغطاء النباتي لتطوير استخدام موارد البادية السورية لضمان استدامة الانتاج الحيواني. و يشمل الجانب الفني للمشروع بناء و استعمال و مراقبة منشآت حصاد المياه الصغيرة، و تقييم الأثر و البدائل المتنوعة في مجالات حفظ التربة و المياه و ضبط الانجراف على مستوى المسقط المائي، إضافة إلى تدريب البدو على إدارة المراعي. وهناك اهتمام خاص في هذا المشروع بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، والذي يمثل بعداً هاماً في تنمية المسايق المائية. فالاستراتيجيات الأكثر تلامساً للقائمين في المنطقة المستهدفة ليست بالضرورة تلك الاستراتيجيات التي تعطي أعلافاً أكثر على أساس مستديم بيئياً فحسب، بل إن طريقة و أنظمة الإدارة المقبولة اجتماعياً و المفيدة عملياً و اقتصادياً للسكان المحليين المستفيدين من الأراضي لها الأثر في كون الاستراتيجيات المقترحة ملائمة فعلياً لهؤلاء المستفيدين.

و يضم مشروع التنمية المتكاملة في بنيته، مكوّن البحث الاقتصادي و الاجتماعي، و الذي يهدف إلى دمج معارف و ملاحظات و طموحات المستفيدين من أراضي المشروع في صياغة استراتيجيات ملائمة لإدارة الموارد في منطقة الدراسة. لهذا فقد قام برنامج إدارة الموارد الطبيعية في إيكاردا و بالتعاون مع مديرية الري و استعمالات المياه و بتمويل من مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا) **IDRC** ، بإجراء دراسة البحث الاقتصادي و الاجتماعي في منطقة محسة حيث قسمت الدراسة إلى قسمين رئيسيين هما (1) تقييم اقتصادي للابتكارات الفنية المقترحة، و (2) تحليل اجتماعي و اقتصادي لنظام الانتاج الرعوي والذي يمارسه المستفيدين من أراضي المشروع و يضم أيضاً بعض ملاحظاتهم الشخصية و فهمهم لجدوى استراتيجيات التنمية المقترحة.

وكانت أهداف الدراسة في المرحلة الأولى و المتعلقة بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمستفيدين من أراضي مشروع محسة، و التي نفذت في أعوام 1995/1996، مايلي: (1) تحديد عدد الأسر و المواشي التي تستفيد من المسقط المائي في السنوات الجيدة و المتوسطة و الجافة و تطوير أسلوب التقدير المتعلق بفترات الرعي، (2) توثيق الأدوار و المسؤوليات حسب الجنس (**Gender**) (في إدارة الموارد، (3) إجراء تقييم اقتصادي للأعمال الراهنة و المتعلقة بالثروة الحيوانية المستفيدة من الأراضي، (4) تقدير التغذية التكميلية للمواشي نوعاً و كمياً خلال السنة، (5) جمع تفسيرات محلية لأسباب تدهور المراعي و اقتراح الحلول، (6) تحديد أنواع الشحيرات العلفية المستساعة لرعي الحيوانات. أما الدراسة المتعلقة بالجدوى الاقتصادية فقد هدفت إلى تقدير مسبق للجدوى الاقتصادية لأعمال حصاد و نشر المياه حسب علاقتها بديمومة الزراعة و الانتاج الحيواني الممكن في منطقة محسة.

هذا وقد تم الانتهاء من العمل الحقلّي الميداني للمرحلة الأولى خلال أعوام 1996/1995، وجمعت المعلومات وأدخلت في قاعدة البيانات على الحاسب ومن ثم تم تحليلها، كما تم تحضير مسودة تقريرين بالعناوين التالية: (1) المبادئ الاقتصادية لحصاد وتخزين المياه في مسقط محسة المائي، (2) الدراسة الاجتماعية-الاقتصادية للمستفيدين من أراضي مسقط محسة المائي: تقرير عن نتائج العمل الحقلّي المنفذ خلال 1996/1995.

2- أهداف البحث الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة المتابعة

بالرغم من أن التقريرين أنفي الذكر قد أجابا على الكثير من التساؤلات ووصلا إلى الأهداف المحددة لهما في البحث، إلا أنه كان هناك حاجة لمواصلة البحوث المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتتواكب مع تطور المشروع وتنفيذ العمل الفني. فقد أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي عدداً من القضايا الهامة والتي تتطلب بحوثاً إضافية. وأول هذه القضايا أنه كان من غير الممكن في المرحلة الأولى من الدراسة وضع مقترحات تفصيلية تخص الآلية والترتيبات المؤسساتية لإدارة المرعى من قبل المستفيدين من السكان المحليين. والقضية الثانية هي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المستفيدين من المشروع، حيث عالجت التقارير السابقة كل أسرة على انفراد، ومن المحتمل أن تكون هذه العلاقات جماعية نظراً لأن إدارة المسقط المائي غالباً ما تكون بشكل جماعي، ومن المحتمل أن تكون ترتيبات الإدارة الجماعية ناجحة إذا تم قيامها على أشكال من التعاون و بحيث يمكن تطوير هذه الأشكال دون النظر إلى وجود علاقات اجتماعية واقتصادية سابقة بين المستفيدين من أراضي المشروع. وأخيراً هناك حاجة لمعرفة آراء وملاحظات المستفيدين من الأراضي خاصة ما يتعلق بالإجراءات والترتيبات والتي يمكن أن تهيئ استعمالاً مستديماً وأكثر كفاءة لمسقط محسة والمناطق المحيطة به.

وقد تمت مناقشة القضايا آنفة الذكر، والتي تحتاج إلى متابعة البحث فيها، بين ممثلين عن مديرية الري واستعمالات المياه وممثلين عن برنامج إدارة الموارد الطبيعية في إيكاردا. واتفق الجانبان أن يتعاونوا في متابعة الدراسة المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي لمشروع التنمية المتكاملة للمسايط المائية في محسة. وتم تحديد أهداف البحث في مرحلة المتابعة بمايلي:

1. التعرف على آراء المستفيدين من ناحية تقنيات إدارة المرعى وطرق الاستثمار المثلى لمشروع محسة.
2. وضع توصيات لاستراتيجية متكاملة لإدارة المرعى والمياه بمشاركة المستفيدين وتكون مقبولة من قبلهم.
3. تحليل الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتقنيات تطوير المراعي في مشروع محسة لإدخالها وتعميمها في مناطق مشابهة.

3- الطرق المتبعة في تنفيذ الدراسة

بدأ العمل في دراسة المتابعة منذ شهر تشرين الثاني 1998، واعتمدت الدراسة الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة المتابعة على عمل ميداني في المنطقة المدروسة وبمساهمة من المستفيدين في تلك المنطقة. وقد شمل العمل الميداني اقامة يوم حقلّي بتاريخ 1998/12/26 حضره حوالي 30 مستفيداً من المنطقة حيث قاموا بزيارة إلى محطة بحوث محسة وشاهدوا العمل القائم هناك، كما جرت مناقشة بين المستفيدين من جهة وبين العاملين في المحطة وممثلي مديرية الري وممثلي برنامج إدارة الموارد الزراعية في إيكاردا من جهة أخرى. ثم تبع ذلك عمل ميداني آخر وهو إجراء مسح حقلّي ميداني أخذ في المرحلة الأولى الشكل الاستكشافي **Informal Survey** الذي تضمن دراسة نوعية للمستفيدين من المشروع والتغيرات التي طرأت على أوضاعهم بعد الدراسة الأولى. واستخدمت النتائج المتحصّل عليها في تصميم المرحلة الثانية من المسح الحقلّي والذي أخذ شكل المسح التديقي **Formal Survey** لعينة قوامها 46 عائلة مستفيدة من منطقة محسه، وضمنت هذه العينة 33 عائلة من العائلات التي اختيرت في عينة الدراسة الجارية في عام 1996، ونظراً لصعوبة مقابلة بقية أفراد العينة المختارة في عام 1996 إما لجهالة موطن اقامتها الحالي، أو لأنها باعت قطيعها وتوطنت في قرأها وتركزت النشاط المتعلق بالإنتاج الحيواني، لهذا فقد استعيض عنها بـ 13 عائلة جديدة اختيرت عشوائياً من نفس القرى ودخلت عينة الدراسة في عام 1999. واحتوت العينة بشكلها النهائي 10 عائلات جاؤوا من قرية المعرة، و 7 عائلات من قرية المشيرفه، و 7 عائلات من قرية السحل، و 9 عائلات من قرية عسال الورد، و 8 عائلات من قرية الجبّه، و 5 عائلات من قرية الجراجير، و جميع هذه القرى واقعة في منطقة جبال القلمون، وبهذا بلغ العدد الاجمالي للعينة المدروسة 46 عائلة، وهذا العدد يمثل حوالي نصف عدد المستفيدين من منطقة محسة المحيطة بمشروع التنمية المتكاملة للمسايط المائية. وكان لدى 15% من أفرادالعينة المذكورة قطيعاً حجمه أقل

من 175 رأس، و كان لدى 35% منهم قطعان تتراوح أحجامها (176 - 350 رأس)، بينما كان حجم القطيع يتراوح (351- 710 رأس) لدى 35% من أفراد العينه، و بلغت هذه النسبة 15% لمن كان لديهم أكثر من 710 رأس من الأغنام، و قد اعتمد عند إجراء التصنيف في المجموعات السابقة نفس الفئات التي تم استخدامها في المسح الجاري في عام 1996.

تم تحضير استمارة استبيان مخصصة لهذه الدراسة (الملحق رقم 1)، و جرى اختبارها قبل اعتمادها. و تمت زيارة و مقابلة أفراد عينة الدراسة في أماكن تواجدهم لجمع البيانات منهم و ذلك خلال شهري شباط و آذار من عام 1999. و جرى ادخال البيانات التي جمعت في قاعدة البيانات باستخدام نظام **SPSS**. كما تم دمج البيانات التي جمعت في المسح الجاري بالمرحلة الأولى و المنفذ في موسم 1996 مع البيانات التي جمعت من خلال المسح الجاري في هذه الدراسة و تم وضعهما في قاعدة بيانات واحدة بهدف إجراء المقارنة إذا تتطلب الأمر ذلك.

4- الظروف المناخية التي سادت منطقة محسة في موسم 1998 / 1999

قبل عرض و تحليل نتائج المسح لا بد من التطرق إلى الظروف المناخية و الجفاف الذي ساد القطر خلال فترة هذه الدراسة. فقد تميّز موسم 1999/1998 بالجفاف الشديد. فمعدلات الأمطار الهاطلة في سورية، في كافة مناطق الاستقرار الزراعي، كانت أقل بكثير من متوسط المعدلات المعروفة. و كانت الأمطار الهاطلة في البادية السورية قليلة جداً و لم تتجاوز 100 مم. أما موقع محسه فقد كان الجفاف فيه عالياً حيث لم تتجاوز الأمطار الهاطلة حتى شهر كانون الأول (ديسمبر) 20 مم، و لم تتجاوز الأمطار الهاطلة الاجمالية في موسم 1999/1998 في محطة بحوث محسة 40 مم مع العلم أن متوسط معدل الهطول المطري السنوي في المحطة 115 مم. و كان انعكاس الجفاف على المستفيدين من أراضي تلك المنطقة سلبياً جداً، سواء من ناحية وفرة المراعي و الأعلاف، أو من ناحية إنتشار الأمراض التي أصابت قطعانهم و التي أدت إلى زيادة معدلات النفوق فيها. و نتيجة الجفاف الشديد الذي اجتاحت البادية السورية فقد أصدرت وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي قراراً فتحت بموجبه المحميات الرعوية و سمحت لأصحاب الأغنام بالرعي في هذه المحميات، و قد طبق هذا القرار أيضاً على الأماكن المحمية في مشروع التنمية المتكاملة للمساكن المائية في محسه.

5- الخصائص الاجتماعية للعينة المدروسة

بلغ المتوسط الحسابي لحجم الأسرة في العينة المدروسة حوالي 14 شخص مؤلفة من حوالي 5 ذكور و 4 إناث و 5 أطفال دون العاشرة من العمر، و الأسرة في العينة كانت أسرة مركبة تحتوي بالإضافة إلى الأب و الأم و الأولاد المتزوجين و عائلاتهم بالإضافة إلى الأولاد غير المتزوجين. و قد تراوحت الخبرة في مجال تربية الأغنام لدى رب الأسرة ما بين 10 إلى 60 سنة و بمتوسط حسابي مقداره 42 سنة. أما من الناحية الثقافية فقد كان 26% منهم اميين، و 26% ملمين بمبادئ القراءة و الكتابة، و 35% منهم أنهوا المرحلة الابتدائية، و 13% منهم كان لديهم مؤهل أعلى من الشهادة الابتدائية. و قد أفاد جميع أفراد العينة، ماعدا واحداً منهم فقط، أن مصدر دخلهم الوحيد هو ما يحصلون عليه من تربية الأغنام و زراعة أرضهم المحدودة المساحة في قرأهم الكائنة بالقلمون.

و تبين من الدراسة أن الأسرة عندما تتحرك من قرأها و تأتي إلى منطقة محسة بهدف الرعي لا تحضر معها جميع أفرادها بل تحضر معها حوالي نصف أفرادها و النصف الآخر يبقى في قريته الأصلية ليرعى شؤون البيت هناك و يهتم بالبستان و الأرض. و في كثير من الحالات يكون هناك تناوب بين أفراد الأسرة في المجئ إلى منطقة محسة. و قد بلغ متوسط أفراد الأسرة التي تحضر إلى محسة حوالي 8 أشخاص مؤلفين من 4 ذكور و 3 إناث و ولدين دون العشر سنوات من العمر. و قد لوحظ أن هناك علاقة طردية بين عدد الأفراد من الأسرة التي تحضر إلى منطقة الرعي و حجم القطيع العائد لها، و قد حسب معامل الارتباط بين هذين المتغيرين فبلغ 0.343 و هو معنوي إحصائياً بمستوى دلالة 5%.

و عندما يحضر المستفيدون إلى منطقة محسة، يحضروا معهم ألياتهم، المتمثلة بالجرار الزراعي و المقطورة و صهريج المياه، حيث أن جميع أفراد العينة ما عدا واحداً فقط كان لديهم جرار زراعي. كما كان لدى ثلث أفراد العينة شاحنة كبيرة أو بيك أب. و الأليات المذكورة أمر ضروري لخدمة القطيع و خاصة من ناحية تأمين المياه و الأعلاف.

و يتعرض المستفيدين من رعاة الأغنام أثناء تواجدهم في محسة إلى بعض الأمراض العرضية كالرشح و الزكام، و ذكر حوالي 70% أنهم يتعرضون إلى الروماتيزم نتيجة برودة الطقس و خاصة في فصل الشتاء في منطقتي القلمون و محسة، كما أشار 10% منهم إلى مشكلة واجهوها و هي تأثير بعض أنواع الذباب الموجودة في المنطقة على العين. و يعالج المستفيدين أنفسهم من الأمراض التي تصيبهم إما بمراجعة الأطباء أو شراء الأدوية من الصيدلة. و قد ذكر حوالي 40% من أفراد العينة أنهم يستعملون الأعشاب و النباتات لمعالجة أنفسهم إذا تعرضوا لبعض الأمراض.

6- دور المرأة في المجتمع المدروس

تشارك المرأة، سواء أكانت زوجة أو ابنة أو أختاً، في منطقة الدراسة الرجل في عملية تربية المواشي ورعايتها، فهي تنتقل معه من بيتها و قريتها الأساسية الواقعة في القلمون لتعيش معه تحت الخيام في منطقة الرعي كما تنتقل معه من منطقة إلى أخرى بحثاً عن المرعى، كما أن لها دور أساسي و فعال في العملية الانتاجية. فقد أشار جميع أفراد العينة أن المرأة تعتني بالأسرة و الأولاد من ناحية المأكل والملبس والحاجيات الأخرى اللازمة للمعيشة، كما يقع على عاتقها عملية حلب الأغنام و الماعز. و أشار 87% من أفراد العينة أن المرأة تقوم بعملية تصنيع الجبن من الحليب الناتج من أغنامهم، كما أفاد 78% من العينة أن المرأة تقدم الأعلاف إلى المواشي عند عودتها إلى مكان إقامة صاحب الأغنام.

و بالرغم من الدور الهام و الفعال الذي تقوم به المرأة في هذا المجتمع، و الذي لا ينكره الرجل، إلا أن العائد المادي على المرأة لقاء مساهمتها في العملية الانتاجية محدود للغاية. فقد سئل أفراد العينة أنه لو زاد الدخل السنوي للأسرة فهل لذلك انعكاس على المرأة، و كانت الإجابة لـ 80% منهم بالنفي. و قد سئل أفراد العينة الذين أجابوا على السؤال المذكور بالإيجاب عن ماهية الأشكال التي تستفيد منها المرأة في حالة زيادة الدخل، فذكر جميعهم أنها تشتري ألبسة و كسوة لنفسها، و أضاف بعضهم أنها تشتري بعض الحلي من الذهب.

و تجدر الإشارة هنا، أن معظم العائلات المستفيدة من منطقة محسة ليست من الأسر الغنية و التي يتوفر لديها فائضاً من الدخل. بل لوحظ أن أغلبية العائلات المستفيدة، إن لم تكن كلها، هدفها الحصول على دخل لتأمين الحاجات الأساسية و الضرورية لمعيشة الأسرة الأمر الذي يتطلب منها الاستغناء عن كثير من الحاجات الأخرى و التي يرونها غير ضرورية.

7- نظام الإنتاج الحيواني السائد

رغم غياب الزراعة البعلية في منطقة محسة لوجود تشريعات تمنع الزراعة في البادية السورية، فإنه يغلب حالياً على استعمال الأراضي في المنطقة تربية الأغنام و الماعز المتنقلة. ومعظم القطعان التي تعبر محسة و ما حولها لها مقرات رئيسية في قرى منطقة القلمون و التابعة إدارياً لمنطقة النبك من محافظة ريف دمشق، و المسافة الوسطية لقرى القلمون عن محسة حوالي 100 كم.

و تبدأ الهجرة السنوية عادة من قرى القلمون منذ بداية شهر تشرين الأول حيث تتحرك قطعان الأغنام باتجاه الشرق و جنوب الشرق عبر محسة باتجاه جبال تدمر الجنوبية و ما ورائها ممتدة باتجاه مناطق السبع بيار. و يتم تحديد الطريق الذي تسلكه قطعان الماشية في هجرتها من خلال مواقع ونقاط توفر المياه في طريقها.

و موقع محسة مثله مثل المواقع الأخرى في البادية السورية يواجه زيادة مضطربة في عدد الأسر المستفيدة و في أعداد المواشي التي تستفيد من الموقع خلال السنة، و قد لوحظ أن هذه الأعداد غير متوازنة مع كثافة النباتات المتوفرة للرعي. و ان التزايد في أعداد الأسر و عدد المواشي المرافق مع محدودية المرعى أدى إلى عجز في تأمين الكلاً و كذلك في إعادة تجديد الغطاء النباتي الطبيعي للمرعى.

و يستفيد من أراضي محسة تاريخياً مجموعات من السكان المستوطنة في منطقة القلمون، و رغم أن هذه المجموعات تمتلك أراض زراعية محدودة في منطقة القلمون حيث معدلات أمطارها السنوية حوالي 200 مم، فقد استمر عدد كبير منهم في ممارسة مهنة الرعي المتنقل و تربية الحيوان بالاعتماد على الهجرة السنوية عبر منطقة محسة. و نظراً لأن الكثيرين من هؤلاء الأسر التي تعيش في منطقة القلمون قد حولوا حيازاتهم من الأرض الزراعية صغيرة الحجم أساساً، إلى بساتين كرز و تفاح و كروم عنب و بذلك تقلصت المساحة المتاحة استعمالها لتربية المواشي في منطقة القلمون و ازدادت الحاجة للاعتماد أكثر على أسلوب الرعي المتنقل.

فقد أفاد جميع المستفيدين التي جرت مقابلتهم أنهم ينتقلون بقطعانهم من قراهم إلى منطقة محسه كل عام بهدف الرعي حيث يمكثون في محسة ما بين 3 - 9 أشهر، و لكن لوحظ أن هناك 3 عائلات (حوالي 7% من أفراد العينة) جاءت إلى منطقة محسة منذ مدة سنتين ولم تتحرك منها، و قد تم إختبار فرضية وجود علاقة بين حجم القطيع و فترة البقاء في المنطقة إلا أن النتيجة أظهرت أنه لم يكن هناك تأثير معنوي إحصائياً بين فترة البقاء و حجم القطيع.

و قد تبين أن عملية الانتقال إلى محسة و إن كان هدفها الأساس هو الرعي في تلك المنطقة، إلا أن المرعى في وضعه الحالي أصبح غير كاف لتأمين احتياجات الحيوانات من الكلاً. ففي السنوات ذات الأمطار الجيدة يؤم منطقة محسة حوالي 100 عائلة من منطقة القلمون لديها أكثر من 10 آلاف رأس من الأغنام و الماعز، و في السنوات الضعيفة يأتي إلى محسة حوالي 50 عائلة لديها حوالي 6 آلاف رأس. و من المتوقع أن عملية الهجرة و الانتقال إلى خارج القلمون سواء إلى محسة أو مناطق أخرى في البادية سيستمر في السنوات القادمة لأنه أمر حيوي لرعاة الأغنام في القلمون، فدرجة الحرارة في محسة أعلى من درجة الحرارة في جبال القلمون حيث تنخفض درجة الحرارة عادة، خاصة في فصل الشتاء، إلى أقل من درجة الصفر. كما أن تحرك القطيع نحو البادية ضروري لحماية الأشجار المثمرة و التي زرعت في جبال القلمون.

و بعد فصل الربيع، فإن أكثر من نصف المستفيدين من منطقة محسة (54%) يعودون إلى قراهم التي جاؤوا منها ليبدو في رعي الأراضي الرعوية أو التي كانت مزروعة و المحيطة بقراهم، كما أنهم يقدمون عادة أعلافاً إضافية إلى مواشيمهم. بينما أفاد الربع منهم أنهم يذهبون إلى المناطق المزروعة لرعي بقايا محاصيل الحبوب وخاصة القمح و الشعير، في حين أفاد 15% من المستفيدين أنهم يعودون إلى قراهم ليعبروا منها إلى لبنان لتابعة الرعي في المناطق الجبلية هناك. و كما تم ذكره سابقاً فإن 7% من المستفيدين لا يتحركون و يقيمون مع مواشيمهم بشكل شبه دائم في منطقة محسة.

8- العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين رعاة الأغنام المستفيدين من منطقة محسة

يأتي معظم المستفيدين (93%) إلى منطقة محسة كمجموعات، و تقطن كل مجموعة في مكان يتم تحديده بشكل أساس حسب وفرة المرعى والمياه فيه حيث أشار 56% من المستفيدين إلى هذا السبب، بينما أفاد 30% أنه يتم اختيار المكان حسب وفرة المرعى و يمكن جلب الماء و نقله بواسطة الجرارات، أما بقية أفراد العينة و البالغ نسبتهم 14% فقد نكروا أسباباً أخرى كالتقرب من مصدر المياه أو من الطريق العام أو من التجمعات السكنية.

و تعتمد المجموعة عند تكوينها على عدد من العوامل أهمها صلة القرى بين أفرادها و التي أشار إليها 86% من أفراد العينة المدروسة، ثم كون عناصر المجموعة من نفس القرية (72%)، و ذكر 11% من أفراد العينة عامل آخر و هو وجود شراكة في ملكية الجرار الزراعي الذي يرافق القطيع عادة. و بالرغم من أن المستفيدين يرعوا بأغنامهم كمجموعة، بيد أنه لوحظ وجود انفصال كامل فيما بينهم من ناحية ملكية القطيع، فكل عنصر في المجموعة لديه قطيعه الخاص به و لا علاقة لأفراد المجموعة الآخرين بهذا القطيع. و الهدف الأساس من تكوين المجموعات كما ذكره المستفيدين هو التعاون فيما بينهم خاصة إذا واجه أحدهم مشكلة ماء، كما أن هناك سبب آخر تم ذكره و هو التسلية و الأتس بين أعضاء المجموعة أثناء إقامتهم في منطقة محسة.

و المرعى في منطقة محسه، مثله مثل بقية المناطق في البادية السورية، هو مرعى مشاع و النظام القائم هو الرعي المفتوح. فقد سئل أفراد عينة الدراسة فيما إذا كان لديهم أرضاً محددة يرعون فيها سنوياً في منطقة محسة، و كانت الإجابة لحوالي 75% منهم بالنفي. كما تم سؤالهم أيضاً فيما إذا كانوا يرعون في نفس المكان كل عام، و كانت الإجابة لـ 96% منهم بالنفي أيضاً.

و قد لوحظ أثناء التجوال في منطقة الدراسة وجود أربع جدران مبنية من الحجارة و الطين و غير مسقوفة في أماكن متفرقة، و قد تضمنت إستمارة البحث بعض الأسئلة المتعلقة بهذه الجدران لفهم واقعها والغاية منها. فقد أفاد 93% من أفراد العينة بأن لديهم مثل هذه الجدران، لكن مثل هذه الأماكن غير مخصصة لرعاة أغنام معينين، و يمكن لأي شخص آخر من الرعاة أن يستخدمها إن لم تكن مشغولة في ذلك الوقت من قبل راعي آخر. و قد أفاد الجميع أن الهدف الرئيسي من بناء هذه الجدران هو وضع القطيع فيها ليلاً بغية حمايتها من الحيوانات الخطره كالذئاب و الضباع، كما أفاد أكثر من 80% من أفراد العينة أنه الهدف من هذه الجدران إضافة إلى حماية الأغنام من الحيوانات الخطره هو حماية القطيع من الظروف الجوية كالبرد و الصقيع و السيول، و أفاد 13% منهم بأنهم

يستخدمون هذه الجدران كمكان لولادة الأغنام و هو أفضل من ترك الأغنام تلد في العراء. و الرأي الأخير يتفق مع نتائج أحد الأبحاث و الذي أشار إلى أن إنخفاض درجات الحرارة في الشتاء يؤدي إلى ارتفاع نسبة النفوق في الحملان في المناطق الرعوية الصحراوية حيث تتم الولادات في المرعى المفتوح، ويفضل تجهيز حظائر محمية خاصة بالولادات للتقليل من نسبة نفوق المواليد (ميره، 1996).

9- تركيب القطيع و التغيرات الطارئة عليه

بلغ متوسط حجم القطيع في العينة المدروسة 444 رأساً من الأغنام، بانحراف معياري مقداره 294 رأساً، و قد مثلت النعاج أكبر نسبة في حجم القطيع حيث بلغت 68% منه، و الفطام 22%، و الكباش 5%، و الخراف 3%، و الماعز 2%. و نظراً لأن حجم القطيع لم يكن واحداً لدى جميع المستفيدين، لهذا فقد تباين أعدادها حسب الفئات التي تم تقسيم حجم القطيع وفقها و التي ذكرت سابقاً و كما هو مبين في الجدول رقم 1.

متوسط أعداد رؤوس الأغنام حسب أنواعها و وفق حجم القطيع

الجدول رقم 1

حجم القطيع	نعاج	فطام	خراف	كباش	ماعز	المجموع
أقل من 176 رأس	89	27	2	9	6	133
176 - 350 رأس	175	56	9	15	9	264
351 - 710 رأس	350	122	9	29	11	521
أكثر من 710 رأس	678	203	40	45	22	988
المتوسط	300	97	13	23	11	444

و نظراً لأن أعداد النعاج و الفطام تؤثر على عملية تجديد القطيع و تطور أعدادها، فقد تم إجراء مقارنة بين متوسط أعدادها خلال الفترتين 1996 و 1999 و ذلك بالاستناد إلى البيانات المأخوذة و المجموعة من أفراد العينة ممن جرت مقابلتهم في موسم 1996 و في موسم 1999 حيث بلغ عددهم 33 عائلة كما تم الإشارة إليه سابقاً. و كما هو موضح في الجدول رقم 2 فقد ارتفع عدد النعاج من 243 رأساً في عام 1996 إلى 295 رأساً في عام 1999 أي بزيادة مقدارها 21%، كما زادت الفطام بنسبة 6% خلال نفس الفترة. تم إجراء اختبار **T-test** للمتوسطات المذكورة، لكن نتيجة التحليل لم تؤكد وجود فروق معنوية إحصائية بمستوى دلالة 5% بين متوسطات أعداد رؤوس النعاج، و كذلك عدد رؤوس الفطام بين الفترتين. و بتعبير آخر ان الزيادة الملحوظة في أعداد رؤوس النعاج و الفطام كانت زيادة ظاهرية و لم تكن معنوية إحصائية.

الجدول رقم 2 متوسط أعداد النعاج و الفطام في موسمي 1996 و 1999

النوع	1996	1999	نسبة الزيادة
النعاج (الانحراف المعياري)	243 (211)	295 (232)	21%
الفطام (الانحراف المعياري)	82 (75)	88 (67)	6%

10- الأعلاف التكميلية التي تقدم للأغنام

أصبحت عملية تقديم الأعلاف التكميلية لقطعان الأغنام خلال وجودها في البادية أمراً مألوفاً نظراً لعدم تجدد الغطاء النباتي و بالتالي تدهور مراعي البادية و عدم قدرتها على تقديم الكأ للأعداد المتزايدة من الأغنام و التي زادت عن طاقة و إمكانية تلك المراعي. لهذا فإن العائلات المستفيدة من البادية تميل إلى الإقامة في بعض المواقع و تمكث فيها لفترات طويلة نسبياً، حيث تنصب خيامها في تلك المواقع و تقوم قطعان الأغنام بالرعي في المناطق المجاورة للموقع. و قد أدى طول الإقامة النسبي في الموقع إلى تفاقم مشكلة الرعي الجائر و تدهور المرعى حول هذه الأماكن. و يقدم رعاة البادية أعلافاً إضافية لقطعانهم لإكمال العجز في المرعى الطبيعي غير الكاف لتأمين حاجة الحيوانات حتى في فصل الربيع.

و يعتبر الشعير، والتبن وخاصة تبن المحاصيل البقولية، و النخالة، و قشر القطن، و كسبة القطن، و الخبز اليابس من أهم المواد العلفية التي يشتريها الرعاة لتقديمها كعلف لقطعانهم. و قد لوحظ أن كمية الأعلاف التكميلية التي يقدمها الراعي لقطيعه تختلف حسب الموسم، ففي السنوات الجافة عليه تقديم كمية من الأعلاف الإضافية أكثر من السنوات العادية حيث تكون معدلات هطول الأمطار في مثل هذه السنوات معقولة، و من المعروف أن الأمطار لها تأثير على جودة المرعى.

و خلال المسح الحقلّي الجاري في هذه الدراسة، تم سؤال أفراد العينة عن كمية و أنواع الأعلاف التي قدّمت لقطعانهم في موسمي 1998/97 و 1999/98، و يظهر الجدول رقم 3 متوسط الكميات المشتراة من قبل كل عائلة في العينة المدروسة من المواد العلفية المختلفة و المقدمة لقطعانهم، و يبدو أن الشعير و تبن البقوليات هما من أهم المواد العلفية التي تقدم كعلف تكميلي للأغنام.

و نظراً لأن موسم 1998/97 كان موسماً عادياً من ناحية معدلات هطول الأمطار، و موسم 1999/98 كان موسماً جافاً، فإن هذا مكننا من إجراء المقارنة لبيان نسبة الكميات الإضافية من الأعلاف التي يحتاج إليها رعاة الأغنام لتقديمها إلى مواشهم في السنوات الجافة، حيث بلغت أكثر من الضعف لكثير من المواد العلفية مثل الشعير و كسبة القطن و الخبز اليابس كما هو مبين في الجدول رقم 3.

الجدول رقم 3 متوسط إجمالي كميات الأعلاف المشتراة من قبل كل عائلة في محسة (كغ)

المادة	موسم 1998/97	موسم 1999/98	نسبة الزيادة
شعير	9210	18740	103%
تبن أبيض	2110	1695	- 20%
تبن أحمر	7860	15410	96%
كسبة قطن	990	3450	248%
قشر قطن	3670	3410	- 7%
نخالة	7500	11190	49%
خبز	1370	3240	136%
قمح	-	460	-

و نتيجة الجفاف و إزياد الطلب على المواد العلفية فقد ارتفع سعرها في موسم 1999 مقارنة مع موسم 1998، و قد جرى حساب متوسط زيادة الأسعار حيث بلغت متوسط الزيادة في مادة الشعير حوالي 6%، و في تبن الحبوب 33%، و تبن البقوليات 22%، و النخالة 20%، و الخبز اليابس 7%. أما أسعار كسبة القطن و قشر القطن فقد كان سعرهما شبه مستقر نظراً لأمكانية حصول المربي على حصة مقننة لحيواناته من هذه الأعلاف عن طريق مؤسسات الدولة.

لن يتم في هذا التقرير إجراء تحليل اقتصادي و حساب العائدات من الانتاج الحيواني الرعوي نظراً لأن ذلك قد تم مناقشته في تقرير الدراسة الاجتماعية و الاقتصادية للمستفيدين من الأراضي في المساقط المائية لمركز محسة والصادر في عام 1996. لكن هذا التقرير تناول حساب متوسط قيمة الأعلاف التكميلية المقدمة لقطعان الماشية في موسمي 1998/97 و 1999/98 بهدف اظهار المساهمة الاقتصادية للمرعى في تأمين الأعلاف للماشية.

إن البيانات المجموعة من خلال المسح الحقلّي الجاري في عام 1999 ساعدتنا في إجراء عملية تقدير متوسط قيمة الأعلاف التكميلية المقدمة لقطعان الماشية وفق ما هو موضح في الجدول رقم 4. ففي السنوات العادية يقدم المربي لقطيعه أعلافاً تقدّر قيمتها بالمتوسط بحوالي 204 آلاف ليرة سورية (موسم 1998)، و يرتفع هذا الرقم ليصل إلى حوالي 417 ألف ليرة سورية في السنوات الجافة (موسم 1999)، أي أن الزيادة في قيمة الأعلاف في السنوات الجافة تصل إلى 104% عما هو عليه الحال في السنوات العادية، و عند حساب متوسط الفرق بين قيمة ما يقدم للرأس الواحد من الأعلاف الإضافية في الموسم الجاف مقارنة مع موسم عادي، بلغ المتوسط الحسابي

لهذا الرقم 526 ل.س/رأس. وبتعبير آخر إن المرعى الطبيعي في السنوات العادية يوفر للرعاة هذا المبلغ عن كل رأس يملكوه، وهذا يظهر الأهمية الاقتصادية للمرعى الطبيعي و أثره على دخل العائلات التي تعتمد في معيشتها على تربية الأغنام المتنقلة.

الجدول رقم 4 متوسط قيمة الأعلاف المقدمة لقطعان الماشية حسب حجم القطيع (ل.س).

حجم القطيع	موسم 1998/97	موسم 1999/98	إجمالي الفرق	ما يصيب الرأس من الفرق
أقل من 176 رأس	57134	140410	83276	575
176 - 350 رأس	121117	272449	151331	589
350 - 710 رأس	278309	536625	258316	495
أكثر من 710 رأس	371875	752096	380221	403
المتوسط	204215	417233	213018	526

و بالاستناد إلى البيانات السابقة، تم حساب متوسط قيمة ما يصيب الرأس الواحد من الأعلاف التكميلية المشتراة من قبل المستفيدين خلال موسمي 1998 و 1999 حسب فئات حجم القطيع كما هو مبين في الجدول رقم (5)، و منه يتضح أن كلفة الرأس الواحد من الأعلاف التكميلية كانت أعلى لدى صغار الحائزين مقارنة مع الحائزين على قطعان كبيرة.

الجدول رقم 5 تقدير متوسط قيمة الأعلاف التكميلية المشتراة للرأس الواحد (ل.س/رأس)

حجم القطيع	1998	1999
أقل من 176 رأس	466	1041
176 - 350 رأس	481	1070
351 - 710 رأس	532	1026
أكثر من 710 رأس	366	769
المتوسط	479	1005

11- تصنيع الحليب لدى الرعاة المستفيدين من منطقة محسة

يشكل الحليب الناتج عن الأغنام جزءاً أساسياً من دخل المستفيد من منطقة محسة، و قد تبين أثناء سير الدراسة أن عملية تصنيع الحليب و تحويله إلى جبن أو سمن و من ثم بيعه على شكل أحد مشتقات الحليب يزيد من دخل المربي. و قد قدر أفراد العينة أن عملية تصنيع الحليب و تحويله إلى جبن تزيد القيمة المضافة للمنتج و بالمتوسط بحوالي 13%.

و أشارت نتائج المسح أنه و بالرغم من أهمية تصنيع الحليب فإن 56% من أفراد العينة يقومون ببيع جزء من الحليب الناتج لديهم على شكل حليب طازج لمصنعي الألبان. و قد سئل أفراد العينة عن الأشكال التي يتم بيع الحليب، فهل يباع الحليب الناتج مباشرة أم يتم تصنيعه لديهم و من ثم يجري بيعه، و يبين الجدول رقم 6 متوسط نسب بيع الحليب الناتج حسب نوعية مشتقاته، و منه يتضح أن حوالي ثلث الحليب الناتج يباع بشكل حليب طازج، و الثلثين الآخرين يباعا على شكل ألبان، أما السمن و اللبن فأهميتهما النسبية معدومة أو ضعيفة جداً. و قد لوحظ أن هناك علاقة طردية بين نسبة الحليب المباع بشكل طازج لمصنعي الألبان مع عدد رؤوس الأغنام في القطيع. فقد بيّنت النتائج أن الرعاة الذي كان حجم قطيعهم يحوي أكثر من 710 رأساً، يبيعون بالمتوسط حوالي 57% من الحليب المنتج من أغنامهم بشكل طازج، مقارنة بربع الانتاج من الحليب لدى المربين الذين كان حجم قطيعهم أقل من 176 رأساً (الجدول رقم 6).

حجم القطيع	حليب طازج)1(جبين	سمن	لبن	المجموع
أقل من 175 رأس	%26	%68	%1	%4	%100
176 - 350 رأس	%25	%75	-	-	%100
351 - 710 رأس	%35	%65	-	-	%100
أكثر من 710 رأس	%57	%43	-	-	%100
المتوسط العام	%33	%66	%0	%1	%100

1(يباع لمصنعي الأجبان لتصنيعه و ليس لاستهلاكه بشكل طازج.

و قد سئل المستفيدون من أصحاب الأغنام و الذين يبيعون الحليب الطازج عن الأسباب التي تدعوهم لهذا التصرف و عن الأسباب التي لا تشجعهم على عملية التصنيع بالرغم من أنها تحقق قيمة مضافة، فأفاد حوالي نصفهم أنه لا يوجد لديهم الوقت الكافي لعملية تصنيع كامل الانتاج من الحليب لانشغالهم بعمليات الرعي و إحضار المياه و شراء الأعلاف لقطعانهم، و أشار ثلثهم إلى عدم توفر اليد العاملة لديهم لإجراء عملية التصنيع. أما الآخرون فقد أشاروا إلى صعوبات عملية التسويق.

و خلال المناقشات مع المستفيدين من رعاة الأغنام، تبين أن هناك مصنعي أجبان لديهم الخبرة في هذا المجال، و لديهم وسائل النقل و الامكانيات المالية الكافية، يحضرون إلى منطقة محسة منذ بداية موسم الحلابه، و هؤلاء المصنعين هم أساساً من المدن الكبيرة كحماه و حلب، يتعاقدون مع مربي الأغنام و يشترون منهم الحليب الطازج، و الذي يختلف سعره وفق آلية العرض و الطلب في السوق، و يقومون بعملية التصنيع في منطقة الرعي و يرسلون إنتاجهم من الأجبان يومياً إلى المدن التي جاؤوا منها بواسطة سياراتهم و شاحناتهم المتواجدة معهم حيث يتوفر لديهم في مدنهم منافذ لتوزيع و تصريف منتجاتهم من الأجبان.

12- آراء و ملاحظات الرعاة المستفيدين حول مشروع محسة

تجب الإشارة أولاً إلى أن موسم 1999/1998 الذي تميّز بكونه جاف جداً كان له تأثير سلبي على مواقف المستفيدين من منطقة محسة تجاه مشروع التنمية المتكاملة للمسايق المائية. كما أن عدم وجود عناصر تعمل في مجال الارشاد الزراعي بالرغم من وجود قسم للارشاد في المشروع أدى إلى عدم معرفة رعاة الأغنام في المنطقة بأهداف المشروع و غاياته، إضافة إلى ذلك فقد كان هناك غياب كامل لمشاركة المستفيدين من رعاة الأغنام في أعمال التخطيط و التنفيذ في المشروع المذكور.

فخلال اليوم الحقلّي و المسح الاستكشافي، أثار الرعاة المستفيدين من منطقة محسه عدد من القضايا، و التي يمكن اعتبارها مهمة ، كان من أبرزها أن هؤلاء المستفيدين يعتبروا أنفسهم أن لهم حق الأفضلية في أراضي و مراعي منطقة محسة لأنهم موجودين في المنطقة منذ فترة تزيد عن 100 سنة، حيث أن أجدادهم كانوا الرعاة الوحيديين في تلك المنطقة. لهذا فهم ينظرون إلى مشروع التنمية المتكاملة و كأنه دخيل عليهم، و هم يطلبون بيان حدوده و أن تكون هناك نقاط علام تبيين المناطق التي لا يجوز الرعي فيها. كما أنهم يطالبون بالسماح لهم و لآلياتهم بعبور الطرق الموجودة في المناطق المحمية لأن ذلك يسهل عليهم التحرك لتأمين المياه و المستلزمات الأخرى لقطعانهم.

و خلال المناقشات تبين أيضاً أن بعضاً من الرعاة يعتقدون أن هدف المشروع هو زراعة أشجار الزيتون و ري بعض المحاصيل، لهذا فقد تضمنت استمارة البحث عدداً من الأسئلة لمعرفة مدى فهم المستفيدين من منطقة محسة عن مشروع التنمية المتكاملة للمسايق المائية. فقد أفاد أكثر من 80% من أفراد العينة أن لديهم فكرة عن مشروع التنمية المتكاملة، و عند سؤالهم عن هدف المشروع حسب فهمهم تبين أن 24% فقط من أفراد العينة يعرفون الأهداف الحقيقية للمشروع، و أن 8% لا يعرفون أهداف المشروع، بينما ذكر حوالي ثلثي أفراد العينة بعض أهداف المشروع و لكن ليس كلها.

و بالرغم من أن أكثر من نصف أفراد العينة (54%) أوضحوا أن مشروع التنمية المتكاملة مفيد بشكل عام، إلا أن 28% من أفراد العينة ذكروا أن فائدته محدودة، وأشار 17% منهم إلى أن هذا المشروع مفيد لأشخاص و فئات محدودة.

و سئل أفراد العينة عن الكيفية المثلى حسب رأيهم للاستفادة من مشروع التنمية المتكاملة، فأوضح 65% منهم أنه يجب تخصيص عدد محدد من الأغنام ترعى لفترات محددة، و ذكر 37% بأن يتم تخصيص قطع من الأراضي كمرعى لكل مجموعة، و أشار 9% إلى وجوب حماية المشروع و فتحه عند الحاجة في السنوات الجافة. هذا و كانت هناك إجابة واحدة فقط تشير إلى ضرورة إلزام المستفيد بدفع مبلغ من المال لقاء كل رأس عند دخول مواشيه للرعي في مشروع محسة.

تم استقصاء آراء المستفيدين من منطقة محسة عن آرائهم حول فائدة بعض المكونات التي يتم تقديمها أو اختبارها في مشروع التنمية المتكاملة للمساقط المائية في محسة كحصاد المياه، و زراعة الشجيرات الرعوية، و إقامة مناطق محمية، و تأمين مياه للأغنام، و يبين الجدول رقم (7) الآراء التي تم الحصول عليها. و يتضح من هذه الآراء أن هناك اجماع بين المستفيدين حول الفائدة من تأمين مياه الشرب للأغنام، و كان هناك شبه اجماع حول فائدة حصاد المياه و زراعة الشجيرات الرعوية. لكنهم يرون أن إقامة مناطق محمية لصيانة المراعي أمر غير مفيد، و بمعنى آخر فإنهم يميلون إلى البقاء على الوضع الحالي في إدارة المرعى بحيث يبقى النظام الحالي و الذي يقوم على الرعي المفتوح. و مما يؤكد هذه النتيجة أيضاً أنه عندما تم توجيه سؤال مباشر إلى أفراد العينة لبيان رأيهم في فكرة تحديد أماكن للرعي و ترك أماكن أخرى محمية بهدف تنظيم عملية الرعي و لتجديد الغطاء النباتي للمرعى أجاب 78% منهم بعدم الموافقة على هذه الفكرة، و عند سؤالهم عن أسباب عدم الاتفاق مع هذه الفكرة أشار معظمهم أنه لن يكون هناك عدالة في توزيع المرعى بين المستفيدين.

الجدول رقم 7 آراء المستفيدين من مربي الأغنام حول فائدة بعض الأعمال و التقنيات المختبرة في مشروع محسة.

نسبة الاجابات الايجابية	
100 %	تأمين مياه شرب للأغنام
98 %	حصاد المياه
91 %	زراعة الشجيرات الرعوية
28 %	اقامة مناطق محمية لصيانة المراعي

13- الصعوبات التي يعاني منها المستفيدون من رعاة الأغنام في منطقة محسة

سئل أفراد العينة عن المشاكل و المصاعب التي يواجهونها بشكل عام عند قيامهم بنشاطهم الرعوي، و قد أشار معظمهم إلى مشكلة ضعف المرعى في منطقة محسة و عدم كفايته في تأمين الكلاً لمواشيمهم. كما أن مشكلة نقص كميات الأعلاف التكميلية و التي تقدم للقطيع قد أشار إليها 74% من أفراد العينة، و يعود السبب الأساس في قلة كمية الأعلاف التكميلية التي يقدمها عادة المستفيد إلى حيواناته في منطقة محسة إلى ارتفاع أسعارها حسب رأيه. و أشار 72% من المستفيدين إلى مشكلة عدم الاهتمام بالصحة الحيوانية من قبل الجهات المعنية و عدم توفر الأدوية البيطرية و المتاحة عند الحاجة إليها. كما ذكر أفراد العينة مصاعب أخرى يواجهونها عادة أثناء نشاطهم الرعوي في منطقة محسة كما هو مذكور في الجدول رقم (8).

الجدول رقم 8 المصاعب العامة التي تواجه رعاة الأغنام المستفيدين من منطقة محسة

الصعوبات	نسبة الأفراد التي أشاروا إليها
ضعف المرعى	89%
نقص الأعلاف	74%
عدم الاهتمام بالصحة الحيوانية ونقص الأدوية	72%
المحسوبية و عدم تطبيق الأنظمة	46%
توفر المياه	30%
اغلاق الطرق المارة عبر مشروع محسة	22%
الدعم الحكومي غير كاف	22%

إضافة إلى المشاكل العامة التي ذكرت، يواجه رعاة الأغنام في محسة مشكلة عامة أخرى تكمن في انتشار أكياس النايلون في المراعي، و أجمع جميع أفراد العينة أنها مشكلة فعلية يعانون منها نظراً لأن الأغنام تأكل هذه الأكياس التي لا يمكن هضمها، و تستقر عادة في معدة أو أمعاء الحيوانات. هذا و لا يعرف المستفيدون كيفية معالجة الحيوانات التي أكلت مثل هذه الأكياس. لهذا طلب 74% من أفراد العينة إلى وجوب توعية المواطنين حول تأثير أكياس النايلون على الأغنام، و ذكر آخرون بمنع رميها في العراء، حتى أن حوالي نصف أفراد العينة طالبوا بإيقاف إنتاج أكياس النايلون.

أما من ناحية الصعوبات والمشاكل التي واجهها المستفيدون في موسم 1999/1998، و هو مثال عن المشاكل التي تواجه رعاة الأغنام في البادية خاصة في السنوات الجافة فقد كانت متعددة، و تمثلت أساساً في الأمراض التي أصابت الأغنام و خاصة الحمى القلاعية، و ضعف المرعى، و نقص الأعلاف، و ارتفاع أسعارها، و عدم توفر الأدوية البيطرية، و انخفاض أسعار مبيع الأغنام، و زيادة معدلات نفوق الأغنام. و يلخص الجدول رقم (9) الصعوبات التي واجهت المستفيدين و ذكرها أثناء المسح الحقلية الجاري في هذه الدراسة.

الجدول رقم 9 الصعوبات التي واجهت المستفيدين في موسم 1999/1998 (موسم جاف)

الصعوبات	نسبة الأفراد التي أشاروا إليها
الأمراض التي أصابت الأغنام	93%
ضعف المرعى	84%
نقص الأعلاف	78%
ارتفاع أسعار الأعلاف	63%
عدم توفر الأدوية البيطرية	61%
انخفاض أسعار مبيع الأغنام	61%
زيادة معدلات نفوق الأغنام	59%
انتهاء صلاحية الأدوية البيطرية	22%
قلة الأطباء البيطريين	15%

14- الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية لتطوير المراعي

كان قد أشير في أهداف هذه الدراسة أن أحد بنودها تضمن إجراء تحليل للجدوى الاقتصادية و الاجتماعية لتقنيات تطوير المراعي في مشروع محسة بهدف تعميمها في مناطق مشابهة. بيد أنه نتيجة كون موسم 1999/1998 الذي تميّز بالجفاف الشديد الأمر الذي لم يساعد على جمع البيانات اللازمة لإجراء مثل هذا التحليل، خاصة فيما يتعلق بتقدير كمية الأعلاف التي تنتجها التقنيات المختبرة لتطوير المراعي و التي يركّز عليها المشروع. لهذا

فإنه بالإضافة إلى البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، سيتم الاستناد إلى بعض الدراسات السابقة في محاولة لتغطية البحث في هذه الفقرة.

فالتقرير الصادر في عام 1997 حول الدراسة التي أجريت في عام 1996 من قبل برنامج إدارة الموارد الطبيعية في إيكاردا حول المبادئ الاقتصادية لحصاد وتخزين المياه في مسقط محسه، قد أظهر الجدوى الاقتصادية لمثل هذا المشروع، كما بيّن أن الأعلاف المتزايدة و توفير مياه الشرب للماشية هما أمران حقيقيان في مركز محسه. و انتهى إلى نتيجة مفادها أن المشروع يمكن أن يسدّد كلفته ويضيف منافع بيئية و اجتماعية-اقتصادية إلى المجتمعات الريفية في المنطقة. إن زيادة الإنتاج الذي سيحصل عليه من خلال التحسينات في استعمال المياه في المسقط المائي سيكون له منافع بيئية واضحة.

و في دراسة قام بها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي الفاحلة (أكساد، 1987) حول التقييم الغذائي و الرعوي لنباتات القطف (**Atriplex**) في الأغنام، حيث استمرت الدراسة لمدة أربع سنوات بدءاً من عام 1982 و حتى عام 1986 و نفذت في ثلاثة مراكز تابعة لوزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي هي وادي العزيب و العضامي و مرج الكريم، فقد أظهر التقييم المالي و الذي تم حسابه أن العائد الداخلي (**Internal Rate of Return**) لمراعي القطف بلغ 45%، و قد وصل إلى أكثر من 50% عند استخدام التغذية التكميلية إضافة إلى مراعي القطف و هذا يعادل حوالي خمسة أمثال سعر الفائدة. كما يمكن لصاحب المشروع أن يسترد التكاليف الإضافية في الحالتين عند نهاية السنة الثانية من رعي النعاج و هي السنة الخامسة من عمر مشروع زراعة نباتات القطف. كما أشار التقييم الاقتصادي الجاري في الدراسة المذكورة إلى جدواها الاقتصادية حيث بلغ معدل العائد الداخلي لمشروع القطف بدون تغذية تكميلية 25%، و بلغ هذا المعدل 19% لمشروع القطف مع التغذية التكميلية، و يمكن لصاحب المشروع أن يسترد رأس ماله في السنة السادسة في الحالتين.

كما بيّن هذا التقرير أهمية المرعى الطبيعي من الناحية الاقتصادية، و دور هذا المرعى في تأمين الأعلاف للمواشي، فقد تبين أن المرعى الطبيعي في السنوات العادية الأمطار يوفر أعلافاً للرعاة المستفيدين من هذا المرعى تقدر قيمتها بحوالي 526 ل.س لكل رأس) الجدول رقم 4).

و أظهرت نتائج البحوث العلمية نتائج إيجابية و مشجعة فيما يتعلق بتقنية حماية المناطق الرعوية، فقد تضمنت إحدى الدراسات التي أجريت في الأراضي الهامشية بالتعاون ما بين وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي في سورية و إيكاردا، مقارنة بين الأراضي المفتوحة للرعي و الأراضي التي نفذت فيها إجراءات الحماية لمدة سنتين أو أكثر بعد زراعتها بشجيرات القطف أو الرغل (**Atriplex spp.**). و أظهرت النتائج أنه في المناطق المحمية، كانت كثافة النباتات فيها أعلى من المناطق غير المحمية بمقدار ثلاثة إلى تسعة أمثال (إيكاردا، 1986). و أشارت دراسة أخرى أجريت في شمال المملكة العربية السعودية أن الحماية من الرعي هو إجراء فعال في تجديد المراعي المتدهورة، و تعتمد درجة استردادها لوضعها على العوامل المناخية و حالة المرعى في بداية الحماية، و في المناطق التي تكون فيها كثافة الأنواع الرئيسية أقل من 100 نبات في الهكتار، لا بد من الجمع بين الحماية و الاستزراع (ميره، 1996).

من كل هذا، نرى أن جميع المؤشرات الأولية تشير إلى الجدوى الاقتصادية للتقنيات المستعملة و المختبرة في مشروع محسه بهدف تطوير المراعي.

أما من الناحية الاجتماعية، فالمعروف أن التقنيات التي يستخدمها المشروع تحتوي على أكثر من مكّون، منها تأمين مياه الشرب للأغنام، و عملية حصاد و نشر و تخزين المياه، و استزراع الشجيرات الرعوية، و حماية المناطق الرعوية المستزرعة.

فمن ناحية تأمين مياه الشرب للمواشي، فإن هذا المكّون مهم جداً لرعاة الأغنام في منطقة الدراسة و هو مقبول اجتماعياً من قبلهم، و جميع المستفيدين في منطقة محسه موافقون عليه لأنه يخدم مصالحهم، فقد أشارت نتائج المسح الحقلّي أن جميع أفراد العينة يعتمدون على آبار الدولة، سواء أكانت هذه الآبار ضمن مشروع محسه أو خارجها، في تأمين سقاية أغنامهم.

و المكّون التقني المتعلق بحصاد و نشر و تخزين المياه أمر مقبول اجتماعياً أيضاً كما أشارت إليه آراء رعاة الأغنام و المستفيدين من المنطقة، فطالما أن هذه العملية تساعد على وفرة المياه المتاحة، و تزيد من كمية الأعلاف الناتجة من المرعى الطبيعي، و هي غير مكلفة لهم مادياً، فلا أحد يعارض هذه التقنية. كما لوحظ أن

تقنية استزراع الشجيرات الرعوية من قبل وزارة الزراعة و الاصلاح الزراعي أمر مرغوب اجتماعياً في المنطقة المدروسة، لأنه يزيد من كمية الأعلاف المنتجة من المراعي الطبيعية، و لا تكلف المستفيدين شيئاً، أما إذا تمت عملية الاستزراع لهذه الشجيرات من قبل المستفيدين أنفسهم فإنه من السابق لأوانه معرفة التقبل الاجتماعي لهذه الفكرة في الوقت الحاضر نظراً لأن نظام الرعي السائد هو نظام الرعي المفتوح و لا توجد مناطق مخصصة و محمية تخص جماعة معينة في منطقة الدراسة.

و كما تم ذكره في الفقرات السابقة، ان حماية المناطق الرعوية أمر يعارضه أغلبية رعاة الأغنام في منطقة الدراسة، بالرغم من النتائج الإيجابية المتحصل عليها من هذه التقنية و التي يعرفها المستفيدون. و السبب الأساس لعدم تقبل الرعاة لفكرة إقامة مناطق محمية في المناطق الرعوية ناتج عن النظام الرعي السائد في البادية السورية. فنظام الرعي القائم حالياً يمكن وصفه أنه نظام قائم على الرعي المفتوح (**Open Access Regime**). حيث أن المرعى مشاع لجميع الرعاة، و تتم عملية الرعي بشكل غير منظم. و يعتقد المستفيدون من رعاة الأغنام أنه لن يكون هناك عدالة في توزيع المرعى في حالة حمايته و هم يفضلون البقاء على النظام الحالي. لهذا فإن هذا الواقع يقودنا إلى ضرورة تحليل و فهم التركيب المؤسساتي للمراعي الطبيعية و لعملية الرعي في سورية.

15- التركيب المؤسساتي للمراعي الطبيعية و عملية الرعي فيها

من المفيد قبل الدخول في تحليل التركيب المؤسساتي للمراعي، أن يتم الإشارة إلى أن هناك أربعة أنظمة رئيسية ممكنة للموارد الطبيعية. و تستند هذه الأنظمة أساساً على ملكية هذا المورد، و هذه الأنظمة كما ذكرها (**Bromley and Cernea, 1989**) (هي: 1 (نظام ملكية الدولة، 2 (نظام الملكية الخاصة، 3 (نظام ملكية الجماعة، 4 (نظام عدم الملكية) المشاع و المفتوح).

هناك اتفاق بين الباحثين أن نظام الرعي السائد في سورية، و خاصة في البادية، قائم على الرعي المفتوح. فالمراعي الطبيعية من الناحية القانونية هي أراض أميرية تخص الدولة، و لكن يجوز لكل مواطن، من الناحية العملية، أن يحضر أغنامه و مواشيه و يرعى فيها. و يدفع عادة أصحاب الأغنام السرحية ضريبة سنوية للدولة، يمكن اعتبارها أحد أنواع الضرائب المباشرة، عن كل رأس من المواشي مملوك من قبلهم، و تختلف مقدار هذه الضريبة حسب نوع الماشية فهي أعلى بالنسبة للأبل و الأبقار مقارنة مع الأغنام و الماعز. و الضريبة المذكورة تتحقق على صاحب الأغنام سواء قام بالرعي في المراعي الطبيعية أم لم يقم بهذه العملية.

و توجد في منطقة المراعي الطبيعية أماكن رعوية محدودة تقوم الدولة بحمايتها نظراً لوجود مشاريع تنموية أو بحثية فيها. كما توجد في المراعي الطبيعية بعض المناطق الرعوية التي تم تخصيصها لبعض الجمعيات التعاونية الرعوية حيث تقوم كل جمعية بحماية المرعى المخصص لها، و تقوم أغنام أعضاء الجمعية فقط بالرعي في هذه المناطق و لا يجوز من الناحية القانونية لغيرهم استعمال هذا المرعى، و لكن تبقى المساحات المخصصة لمثل هذه الجمعيات ضئيلة نسبياً. و ما عدا هذه المناطق المحدودة المساحة تبقى بقية مناطق البادية السورية مفتوحة للرعي من قبل أغنام المواطنين.

و طالما أنه في نظام الرعي المفتوح يستطيع فيه كل فرد أن يستخدمها و يحضر مواشيه إلى أي مكان، فمعنى ذلك أنه لا ملكية و لا أفضلية لأحد في المرعى. و أن الموارد الطبيعية الرعوية المتوفرة في المراعي الطبيعية في نظام الرعي المفتوح تكون لأول جماعة تأتي إلى المنطقة الرعوية مع قطعانها و تسكن فيها. و في هذا النظام يستطيع كل مستفيد و بصلاحيته كاملة أن يستخدم المورد المتاح دون قيد أو شرط و لا يملك أحد من المستفيدين الآخرين من منطقة الرعي أي حق قانوني لمنعه من استخدام المورد.

و هناك العديد من الدراسات و التي جرت في القطر أشارت إلى أن التدهور الكبير الذي حصل في أراضي البادية السورية نجم بشكل أساسي عن زيادة أعداد المواشي و أسلوب الرعي غير المنظم. و إذا استمر الرعي المشاع غير المنظم فإنه من المتوقع استمرار حالة التدهور و لو كانت النتائج المتحصل عليها من البحث العلمي الزراعي جيدة و ايجابية.

و أشار البنك الدولي في أحد أوراقه (**Bromley and Cernea, 1989**) أن عملية الاستثمار أو التحسين في الموارد الطبيعية في النظام القائم على الرعي المفتوح يجب أن يركز أولاً على البعد المؤسساتي. فإذا لم يتم تحديد شكل الملكية و ترتيبات الإدارة، و خاصة إذا كان الاستثمار يأخذ شكل موجودات رأسمالية ثابتة مثل

زراعة الشجيرات الرعوية، أو إعادة الغطاء النباتي للمراعي. فوجود الفراغ المؤسساتي في حالة الرعي المفتوح سيساعد على استنزاف الموجودات الثابتة التي سيتم إقامتها. كما أشارت دراسة أخرى أجريت في شمال المملكة العربية السعودية، من قبل منظمة الأغذية والزراعة وبالتعاون مع مركز أبحاث تنمية المراعي والثروة الحيوانية في الجوف، أنه لن يطرأ أي تحسن على المراعي الطبيعية إن لم يكن هناك إمكانية في إجراء ضبط للنظام القائم على الرعي المفتوح (ميره، 1996).

و توجد في سورية مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم شؤون المراعي الطبيعية، فقد قسم القانون المدني السوري في المادة 86 العقارات في سورية إلى خمسة أنواع هي عقارات ملك و عقارات أميرية و عقارات متروكة مرفقة و عقارات متروكة محمية و عقارات خالية مباحة. و عرفت العقارات المذكورة في متن المادة آنفة الذكر كالآتي:

- 1- العقارات الملك، هي العقارات القابلة للملكية المطلقة، و الكائنة داخل مناطق الأماكن المبنية المحددة إدارياً.
- 2- العقارات الأميرية، هي التي تكون رقبته للدولة و يجوز أن يجرى عليها حق تصرف.
- 3- العقارات المتروكة المرفقة، هي التي تخص الدولة و يكون لجماعة ما حق استعمال عليها تحدد مميزاته و مده العادات المحلية أو الأنظمة الادارية.
- 4- العقارات المتروكة المحمية، هي التي تخص الدولة أو المحافظات أو البلديات و تكون جزءاً من الأملاك العامة.
- 5- العقارات الخالية المباحة أو الأراضي الموات، هي الأراضي الأميرية التي تخص الدولة، الا أنها غير معينة و لا محددة، فيجوز لمن يشغلها أولاً أن يحصل بترخيص من الدولة على حق أفضلية ضمن الشروط المعينة في أنظمة أملاك الدولة.

لهذا فإن أراضي المراعي الطبيعية، ما دامت غير معينة و لا محددة و محررة، تعتبر بمفهوم القانون المدني المطبق في سورية عقارات خالية مباحة أو أراضي موات، و يمكن لمن يشغلها أولاً أن يكون له حق الأفضلية فيها حسب الأنظمة و القواعد الموضوعية لأراضي أملاك الدولة.

و قد صدرت العديد من المراسيم، و القرارات الوزارية، و كذلك هناك قرارات صادرة عن المجلس الزراعي الأعلى، إضافة إلى الأنظمة الخاصة بأملاك الدولة. و نذكر من هذه المراسيم و القرارات المرسوم رقم 140 لعام 1970 ، الذي أطلق اسم البادية بشكل قانوني على منطقة الاستقرار الزراعي الخامسة، و أوقف عمليات التحديد و التحرير فيها، و ألغى اجراءات التحديد الجارية بعد عام 1962 . ثم صدر القانون رقم 13 لعام 1973 و الذي أطلق عليه اسم قانون استثمار البادية، الذي أقر المرسوم رقم 140 لعام 1970 مع بعض التعديلات. و هناك القرار الوزاري رقم 16/ت لعام 1982 ، و القرار الوزاري رقم 96/ت لعام 1988 ، و قد هدفت هذه القرارات إلى تنظيم استثمار أراضي البادية و الحد من زراعتها بالمحاصيل الحقلية، و تخصيص أراضيها للرعي فقط، كما شجعت هذه المراسيم و القرارات على إنشاء الجمعيات التعاونية الرعوية. و في التسعينيات صدر القرار رقم 11 لعام 1992 عن المجلس الزراعي الأعلى و الذي منع بموجبه كافة الزراعات البعلية في منطقة البادية، و في عام 1995 صدر القرار رقم 27 عن المجلس الزراعي الأعلى و الذي منعت بموجبه الزراعات المروية في البادية السورية و المعتمدة على الآبار.

و بالرغم من أن هناك قوانين و قرارات و سياسات رعوية معدة، و لكن لا يوجد سيطرة فعلية على أرض الواقع. و قد أشارت المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن من معوقات التنمية الرئيسية ضعف قدرة التشريعات الخاصة بحماية المراعي من منع التعديلات عليها (المنظمة العربية، 1994).

إن الجهات الحكومية في سورية، قد بذلت جهوداً كبيرة في مجال إدارة المراعي والحفاظ عليها من التدهور. و شملت خطط وبرامج التنمية الزراعية في سورية إعادة الغطاء النباتي للبادية السورية وتوفير الخدمات اللازمة لمربي الأغنام، وذلك من خلال إقامة مشاتل إنتاج الغراس الرعوية وغرسها في المواقع ذات الغطاء النباتي المتدهور وتنظيم رعايتها، لكن نتائج هذه الجهود كما تراها المنظمة العربية للتنمية الزراعية لا زالت غير مرضية (المنظمة العربية، 1994).

و يعود جزء كبير من عدم الوصول إلى نتائج مرضية في مجال إدارة المراعي إلى عدم إشراك مربي الأغنام بالبادية في إجراءات حماية المراعي وتنظيم رعايتها (المنظمة العربية، 1994). فالمشكلة الرئيسية التي تتعلق بالمستفيدين من الأراضي الرعوية هي غياب الوعي لدى العامة منهم، و نظرتهم إلى المراعي من خلال مصالحهم الآنية في المدى القصير، و غياب مشاركتهم في الأمور التي تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية في

مناطقهم. لهذا يجب أن تعمل الجهات الحكومية بالتعاون مع المواطنين المستفيدين من الأراضي الرعوية بهدف تطوير وإدارة وصيانة الموارد الرعوية. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة تحسين البرامج الإرشادية وتمكين مشاركة المجتمع المحلي في تخطيط الموارد وتنفيذها وإدارتها.

إن حقوق الملكية في المراعي الطبيعية تعتبر في كثير من الأحيان حجر عثرة في نجاح العديد من مشروعات إحياء المراعي الطبيعية، لهذا لا بد من تغيير نظام الرعي السائد في منطقة المشروع وكذلك في المناطق الرعوية الأخرى من البادية السورية والمعتمد أساساً على الرعي المفتوح. ويمكن تطبيق عدة أنظمة لاستعمال والاستفادة من أرض المراعي، نذكر منها على سبيل المثال:
!- إيجاد مناطق رعوية عامة يتم تحديد أحجام القطعان فيها، ويمكن تقسيم البادية إلى مناطق أراضي رعوية تشرف عليها الجهات المسؤولة وتحدد أعداد المواشي التي يمكن أن تستفيد من المرعى وفترة بقائها ويختلف العدد باختلاف الهطولات المطرية السنوية.

2- يمكن تطبيق نظام الحمى، والذي صدرت له تشريعات قانونية في سورية، حيث يتم تقسيم الأرض إلى مناطق رعوية مع تحديد أعداد الأغنام أو تحديد مدة الرعي، وتقسيم الأراضي الرعوية إلى حصص على شكل تعاونيات زراعية رعوية. ويقصد بالجمعيات الرعوية التعاونية في هذا المجال أي هيئة أو مؤسسة أو جمعية تعاونية تقرها الدولة لاستغلال مناطق رعوية محددة بشكل جماعي تحت إشراف الأجهزة المسؤولة عن المراعي الطبيعية في الدولة وضمن برنامج محدد يهدف إلى تنظيم الرعي ضمن خطة تنموية لتطوير وصيانة المراعي الطبيعية ورفع كفاءة استغلالها.

3- يمكن أن تقوم الجهات المسؤولة عن المراعي الطبيعية بحماية بعض المناطق الرعوية وتقوم بعدها بإيجارها لرعاة الأغنام مع تحديد أعداد الأغنام والفترة الزمنية للرعي.

4- يمكن أن تقوم الجهات الرسمية بالترخيص لجماعات، تشغل حالياً أراض في البادية، في حق استعمال هذه الأراضي بهدف الرعي فقط وليس بهدف زراعتها بالمحاصيل الحقلية، ويجب أن يكون هذا الترخيص لقاء بدل نقدي وليس مجاناً، كما يجب التأكد من أن الجماعة التي سيعطى لها الترخيص هي فعلياً تشغل الأرض ولديها قطعان ماشية. وعلى الجماعة المرخصة أن تتعهد بالمحافظة على المرعى وصيانتته وأن تتبع الإرشادات والتعليمات الفنية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. ونوه هنا أن عملية الترخيص بحق استعمال أو حق الأفضلية بالأرض التي تشغلها جماعة محددة يتوافق مع المبادئ القانونية العامة والمنصوص عنها في المادة 86 من القانون المدني السوري، وخاصة في الفقرة الرابعة والسادسة من المادة المذكورة.

و يجب التنويه إلى أن التحول من النظام القائم على الرعي المفتوح إلى نظام ملكية الجماعة ليس بالأمر اليسير بل هو عملية معقدة ولا يمكن أن تتم بإجراءات إدارية بحتة. وإذا تقرر إجراء مثل هذا التغيير والتحول، يجب الأخذ بالحسبان عند تصميم عملية التغيير عدداً من المتغيرات العامة وانعكاساتها المحلية. وتشمل هذه المتغيرات كل من البيئة الطبيعية، والنظم الاجتماعية-الثقافية السائدة. فالأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة الأمريكية أقرت في عام 1986 أن هناك على الأقل أربع مجموعات رئيسية من العوامل تعتبر أساسية في مثل هذه العملية وهي: 1) (طبيعة المورد نفسه،) 2) (ظروف العرض والطلب على المورد،) 3) (صفات المستفيدين من المورد،) 4) (الخصائص القانونية والبيئة السياسية كما يراها المستفيدون.

لهذا، وبغية تطوير المراعي الطبيعية وإيقاف تدهورها، وبهدف تطوير استخدام موارد البادية بشكل مستديم، لا بد من وضع استراتيجية واضحة هدفها إجراء تغيير في نظام الرعي والقائم على الرعي المفتوح **Open Access Regime** والسائد حالياً في البادية السورية، ويجب إشراك الرعاة المستفيدين من مراعي البادية وكذلك أعضاء المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ هذه الاستراتيجية.

16- الخلاصة

إن مشروع التنمية المتكاملة للمناطق المائية في محسة، هو أحد المشاريع البحثية والتنموية الرائدة في سورية في مجال الإدارة المتكاملة لموارد المياه والتربة والغطاء النباتي لتطوير الموارد الشحيحة في البادية السورية بغية الحفاظ على المرعى الطبيعي لضمان استدامة الانتاج الحيواني لدى رعاة الأغنام، والذي يمكن تصنيفهم بشكل عام بأنهم من الفقراء ومن ذوي الدخل المنخفض نسبياً.

إن النتائج الفنية والتي تحصل عليها من خلال التجارب الحقلية الجارية في إطار هذا المشروع، أشارت إلى إمكانية زيادة الاستفادة من هذه الموارد المتاحة، والتي تتصف عموماً بكونها شحيحة، مع إمكانية المحافظة على ديمومتها. كما أظهر التحليل الاقتصادي الجدوى الاقتصادية لمثل هذه المشاريع.

و بالرغم من أن معظم الرعاة المستفيدين من المراعي الطبيعية في منطقة محسة كانت لديهم فكرة عن مشروع التنمية المتكاملة للمساقط المائية و يعتقدون أن هذا المشروع مفيد بشكل عام، لكن هذه الفكرة لم تكن كاملة عند معظمهم و في بعض الأحيان كانت منقوصة. و يعود السبب الأساسي في ذلك أن رعاة الأغنام المحتمل أن يستفيدوا من مشروع محسة، كانوا بعيدين نسبياً عن هذا المشروع فلم يتم مشاركتهم في أعمال التخطيط و التنفيذ في المشروع المذكور.

و يتفق جميع المسفيدين المحتملين من المشروع مع بعض المكونات التقنية التي يتم اختبارها من خلال المشروع كتأمين مياه الشرب للماشية، و فائدة عملية حصاد المياه، و زراعة الشجيرات الرعوية لإعادة الغطاء النباتي للمراعي، و يرون أن مثل هذه التقنيات مفيدة و مقبولة إجتماعياً. بيد أن تقنية حماية بعض المناطق الرعوية بغية صيانة المرعى فإنهم لا يتفقون مع هذه الفكرة و يرونها أمراً غير مقبول إجتماعياً، و يعود السبب الأساسي لهذا الموقف إلى أن أسلوب الرعي السائد في البادية السورية قائم على نظام الرعي المفتوح، لهذا فإن وضع أي قيد على النظام القائم ينظر إليه المستفيدين و كأنه لا يحقق طموحاتهم خاصة و إذا كانت نظرتهم على المدى القصير، كما يرى البعض منهم أنه لن يكون هناك عدالة في توزيع المرعى في حالة حمايته.

هناك عدداً من الدراسات و الأبحاث العلمية أشارت إلى أن الرعي المشاع و القائم على نظام الرعي المفتوح أدى إلى التدهور الكبير الذي حصل في الغطاء النباتي في البادية السورية. و إن استمرار نظام الرعي السائد، والمعتمد على الرعي المفتوح، سيزيد في عملية التدهور، حتى و لو كانت نتائج البحث العلمي الزراعي المتحصل عليها ايجابية و مشجعة. لهذا فقد دعا بعض الخبراء و الباحثين إلى التركيز على البعد المؤسسي في عملية البحث العلمي الزراعي عندما يراد إجراء تحسين في الموارد الطبيعية في النظام القائم على الرعي المفتوح.

إن الحقوق العقارية في المراعي الطبيعية أمر حيوي إما في إنجاح أو فشل مشروعات إحياء هذه المراعي. و ان بقاء نظام الرعي المفتوح على ما هو عليه سيكون معيقاً أمام أي جهد بحثي أو تنموي لتطوير المناطق الرعوية في البادية السورية. لهذا، و بغية إجراء عملية التطوير و التحسين، لا بد من وضع استراتيجية واضحة المعالم، يشارك فيها المستفيدين و أعضاء المجتمعات المحلية في البادية، لإجراء تغيير في نظام الرعي السائد، و ذلك قبل إدخال و تعميم تجربة مشروع محسة في مناطق مشابهة أخرى.

المراجع

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1994، السياسات الزراعية في عقد الثمانيات - الجمهورية العربية السورية، الخرطوم، ديسمبر (كانون أول) 1994.

أكساد. 1987، مشروع التقييم الغذائي و الرعوي لنباتات القطف في الأغنام، التقرير النهائي ، الجزء الأول، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة، دمشق.

إيكاردا. 1986 . التقرير السنوي.

ميرة، محمد محمود. 1996، دراسات عن إدارة المراعي في شمال المملكة العربية السعودية، التقرير النهائي. يوتي إف ان / ساو / 008 / ساو. منظمة الأغذية والزراعة، 7 فبراير 1996.

وزارة العدل في الجمهورية العربية السورية. 1949، القانون المدني، دمشق 18 أيار 1949.

وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي. 1997. المجموعة الاحصائية الزراعية السنوية، مديرية الاحصاء و التخطيط، دمشق.

-----, **1997. Economics of Water Harvesting and Storage in the Mihassa Watershed. ICARDA, (Forthcoming).**

-----, **1997. Socioeconomic Study of Land Users in the Mihassa Watershed: Report of results of field work in 1995/96. ICARDA (Forthcoming).**

Bromley, Daniel W. and Michael M. Cernea, 1989. The Management of Common Property Natural Resource : Some Conceptual and Operational Fallacies. World Bank Discussion Papers: 57. The World Bank, Washington, D. C.

National Academy of Sciences, 1986. Common Property Resource Management. National Academy Press, Washington, D. C.

- يؤثر مظهر الأوراق على السلوك الرعوي للأغنام، حيث ترعى الأجزاء الغضة في الربيع وتتنقي الأوراق في الصيف. تساعد الدورة الرعوية في استرساء النوات الجديدة و بقاء دريس الحوليات قائماً مما يساعد في إيجاد توازن غذائي لحيوانات الرعي. (ميره، 1996).

- النظام القائم على الرعي المفتوح هو نتيجة غياب أو مخالفة نظام إدارة الموارد الطبيعية، أو ينشأ نتيجة فشل المؤسسات في تحديد نظام ملكية أو الإدارة الجماعية أو الفردية.

- أحد الحلول هو حفر آبار متباعدة.